

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية
الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة
Saudi Association for parents of people with a disability
مسجله في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٤٣١ هـ

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة



اعتماد لائحة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة	اسم الجمعية
معيض عبد الله القحطاني	المدير المسؤول
جدة	المركز الرئيسي
جدة - المركز السعودي للأعمال	عدد الفروع
جمعية غير ربحية مخصصة في دعم اشخاص ذوي الإعاقة وأولياء امورهم	النشاط
www.sappd.org	الموقع الإلكتروني
584	رقم التصريح
1431/12/27هـ	تاريخ التصريح

الاعتماد النهائي:

اعتماد لائحة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	الاعتماد
---	----------



بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الوثيقة:

عنوان الوثيقة	الدليل التنظيمي لمكافحة غسيل الأموال ومحاربة الإرهاب
الجهة	الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة
رقم الإصدار	الأول
التاريخ	2019م - 1441هـ
مصادر الوثيقة	نظام مكافحة غسيل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/13) بتاريخ 1433/5/11هـ نظام جرائم الأموال وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ 1435/2/24هـ نظام الحوكمة للجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة

تعريف الدليل:

المصطلح	التعريف
غسيل الأموال	عملية ارتكاب أي فعل أو الشروع فيه ويقصد من ورائه إخفاء أو تمويه أصل حقيقة أموال مكتسبة خلافاً للشرع وجعلها تبدو كأنها مشروعة المصدر وتتم عملية غسيل الأموال عادة بثلاث مراحل أساسية هي: 1. مرحلة التوظيف (مرحلة الإبداع) 2. مرحلة التغطية 3. مرحلة التكامل (إضفاء الصيغة الشرعية على الأموال)
FATF Financial Action Task Force مجموعة العمل المالي	هي منظمة حكومية دولية مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، أسست سنة 1989 م، وتهدف مجموعة العمل المالي لمحاربة تزوير العملات وتمويل الإرهاب، ولديها 37 في المنظمة، وقد انضمت المملكة العربية السعودية إلى هذه المنظمة كأول دولة عربية وذلك يوم الجمعة 21 يونيو 2019، نظير جهودها في محاربة غسل الأموال وانتشار التسليح وتمويل الإرهاب



مقدمة

تلتزم الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة بالمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، ولتحقيق هذا الغرض وضعت الجمعية سياسة تطبيق على مستوى الجمعية و فروعها لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب مستمدة من قوانين و أنظمة المملكة العربية السعودية و الممارسات الدولية المثلى.

و تتمتع المنظمات الغير ربحية في المملكة بمستوى عال من الثقة من قبل المجتمع ، لهذا السبب يجب على المنظمات الغير ربحية إتخاذ كافة الإحتياطات اللازمة لتجنب وقوعها في غسل الأموال و تمويل الإرهاب من خلال إساءة إستخدام عملية التبرعات الخيرية.

لذلك اعتمدت الجمعية هذا الدليل التنظيمي لمساعدة الإدارة العليا و الإدارة المالية و جميع الموظفين لإتخاذ القرارات الوقائية من محاولات غسل الأموال و تمويل الإرهاب ، و استند الدليل على العديد من الوثائق المرجعية من أهمها : نظام مكافحة غسل الأموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/13) بتاريخ 1433/5/11 هـ و نظام جرائم الأموال و تمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/16) بتاريخ 1435/2/24 هـ و نظام حوكمة الجمعية

و ستكون تلك السياسة هي الحد الأدنى المطبق على جميع العمليات في الجمعية و فروعها ، كما ستقوم الجمعية بتطوير و مراجعة هذا الدليل بشكل دوري و مستمر ، لتعزيز نظام الحوكمة و تطبيق أعلى المعايير العالمية في مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

إدارة الجمعية



الإجراءات الموصى بها من مجموعة العمل المالي FATF

توصي مجموعة العمل المالي بأفضل الممارسات التالية للمنظمات غير الربحية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب:

- ضمان ممارسات الحوكمة الجيدة والإدارة المالية القوية، بما في ذلك الضوابط الداخلية القوية وإجراءات إدارة المخاطر.
- تنفيذ العناية الواجبة على الأفراد والمنظمات التي تقدم الاموال للمنظمة الغير ربحية أو تحصل عليها أو تعمل على كئب معها.
- التحقق من سمعة المودع او الشريك من خلال إستخدام معايير الاختيار و البحث عن المعلومات الخاصة بالشريك او المتبرع.
- الدخول في إتفاقيات مكتوبة قدر المكان لتوضيح توقعات و مسؤوليات المانحين ، بما في ذلك المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بتطبيق الاموال ومتطلبات الإبلاغ المنتظم و التدقيق والزيارات الميدانية.
- إجراء تحليل داخلي للمخاطر للمساعدة في فهم المخاطر التي تواجهها بشكل افضل في عمليات الجمعية المالية ، وتصميم تدابير التخفيف المناسبة.
- وضع ضوابط و إجراءات مالية قوية و الاحتفاظ بسجلات مالية كافية و كاملة للإيرادات و المصروفات و المعاملات المالية بما في ذلك الاستخدام النهائي للأموال.
- تحديد أهداف البرامج بوضوح عند جمع الموال و التأكد من تطبيق الاموال على النحو المنشود
- التأكد من أن المعلومات المتعلقة بالنشطة التي يقوم بها المانحون و الحاصلون عليها متاحة للجمهور.
- التأكد من الإبلاغ عن مصادر دخل المودع او الممول ، و وضع معايير لتحديد ما إذا كان ينبغي قبول هذه التبرعات او رفضها



العناصر الرئيسية التي تشتمل عليها سياسة الجمعية:

- تلتزم الجمعية بتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .
- إنشاء قنوات إتصال داخلية تتسم بالفاعلية و الكفاءة العالية للإبلاغ عن أية أنشطة مشبوهة أو غير معتادة من قبل العملاء.
- وضع آليات رقابة داخلية مناسبة و تفعيلها.
- توثيق و نشر الإجراءات و آليات الرقابة الداخلية التي تكمل القوانين و اللوائح المحلية أو سياسة الجمعية أو تفسيرها مع ضمان مراقبة الالتزام بتلك السياسات على مستوى الجمعية
- تحديد المخاطر المحتملة لعمليات غسل الأموال و تمويل الارهاب فيما يتعلق بالعملاء و المنتجات و القنوات.
- اتباع نهج قائم على المخاطر و إتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقق من هوية العملاء ، بما في ذلك الملاك المستفيدين للشركات والوكلاء الذين يمثلون العملاء ، فضلا عن مراقبة انشطتهم وتبرعاتهم داخل الجمعية.
- إتخاذ جميع الخطوات المناسبة للتأكد من جمع جميع المعلومات الخاصة بتطبيق مبدأ اعرف عميلك وتحديثها باستمرار والتأكد كذلك من تحديث معلومات تحديد الهوية عند حدوث تغيرات في أي علاقة
- التأكد من المراقبة المنتظمة لجميع العلاقات والعملاء الافراد أو الشركات والملاك المستفيدين ومطابقتها بقوائم العقوبات الدولية والمحلية ذات الصلة.
- تحديد هوية العملاء المعروفين سياسيا وتقييم المخاطر المتعلقة بهم.
- تطبيق مبدأ العناية الواجبة المستمرة لجميع العملاء والعناية الواجبة المعززة للعملاء ذوي المخاطر العالي.
- توفير المشورة والتقارير الادارية للإدارة العليا بخصوص اللوائح والانظمة والإجراءات والالتزام بها.
- إدارة الاستفسارات الواردة من الجهات التشريعية والمتطلبات المتعلقة بها في الوقت المناسب.
- الإبلاغ الفوري للسلطات المختصة عن أي نشاط للعملاء يشبه أن يكون مرتبطا بعملية غسل الاموال أو تمويل للإرهاب، شريطة أن يكون الاشتباه على أسس معقولة.
- تدريب الموظفين المعنيين على متطلبات سياسة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب المطبقة داخل الجمعية، وكذلك على تطبيق القوانين واللوائح المحلية.
- الاحتفاظ بسجلات خاصة بتحديد الهوية، والمعاملات، والتدريب، ومراقبة الالتزام، وتقارير المعاملات المشبوهة، بما يتوافق مع المتطلبات النظامية.
- إبداء التعاون التام لتلبية جميع طلبات الحصول على أية معلومات قانونية تأتي من الهيئات الحكومية خلال قيامها بالتحقيق في بلاغات الاشتباه بعمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب في حدود ما يسمح به القانون.
- دعم الجهات الحكومية والهيئات الدولية في مكافحة استخدام النظام المالي في عمليات غسل الاموال أو تمويل الارهاب.
- تعزيز سياسة الالتزام داخل الجمعية ، وضمان وجود إجراءات للإشراف والمتابعة في حالات عدم الالتزام



سياسة التدابير المشددة على العملاء:

تشمل تدابير العناية الواجبة والمشددة تجاه العملاء والتي ينبغي اتخاذها كحد أدنى كما يلي:

- الحصول على معلومات إضافية للعميل مثل (المنصب ، بيانات الهوية ، حجم الأصول ، معلومات الملكية للشركات بشكل دوري)
- فهم الغرض من علاقة العمل و طبيعتها و الحصول على معلومات إضافية بشأن ذلك
- الحصول على مصدر الاموال او ثروة العميل.
- تعزيز الوقاية بشأن علاقة العمل ، و ذلك بزيادة عدد مرات التدقيق في العمليات التي تم إجراؤها خلال مدة قيام علاقة العمل لضمان اتساق العمليات التي تم إجرائها مع ما تعرفه المنشأة عن العميل و نشاطه و درجة المخاطر.

سياسة الإبلاغ عن إشتباه غسل الأموال :

- إرسال تقرير بالعملية المشتبه بها ، لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.
- توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات و بيانات وافية عن العملية ذات العلاقة وفقا لنموذج الإبلاغ المعتمد من قبل الوحدة ، على أن يشتمل البلاغ حكد أدنى على المعلومات التالي:
-أسماء الأشخاص المشتبه بتعاملاتهم و معلومات عن عناوينهم و ارقام هواتفهم.
-بيان بالعملية المشتبه بها و أطرافها و ظروف إكتشافها ، و حالتها الراهنة.
-تحديد المبلغ محل العملية المشتبه بها.
-أسباب و دواعي الاشتباه التي أسندت اليها الموظف المسؤول عن الإبلاغ.

في حالة التبليغ يجب على الجمعية عدم إخطار او تحذير العميل المبلغ عنه بالتحذير او الانتباه تقدم مؤسسات الاعمال و المهن الغير مالية المحددة تقاريرها عن البلاغات عن البلاغات عند طلبها من مركز التحريات المالية و ذلك خلال 10 أيام من رفع الطلب و يمكن ان يشتمل الطلب على مايلي:

- معلومات عن الطرف المبلغ عنه
- بيان بالمعاملات التجارية أو المالية للمبلغ عنه أو الأطراف ذات الصلة
- تقدم المبررات و المؤشرات الدالة على الشك مؤيدة بالمستندات.



حالة العقار:

يعد أسلوب غسل الأموال من خلال القطاع العقاري أسلوباً تقليدياً خاصة في المجتمعات القائمة على التعامل النقدي ويمكن أن يتم غسل الأموال من خلال العقارات عن طريق عدة صور تتضمن في طريقة وطبيعة عمليات البيع والشراء في هذا القطاع.

المؤشرات الدالة على العمليات غير العادية أو العمليات غير العادية أو العمليات المشتبه بها في تجارة بيع وشراء العقارات:

- شراء أو بيع عقار بقيمة لا تتناسب إطلاقاً مع القيمة الفعلية له مقارنة بأسعار السوق أو أسعار العقارات الممثلة في ذات المنطقة سواء بالزيادة أو النقصان .
- تكرار شراء عقارات لا تتناسب أسعارها مع القدرة المعتادة للمشتري حسب ما هو معلوم عنه أو الشك في إنجاز هذه العمليات لحساب أشخاص آخرين .
- قيام العميل بشراء عقار مخصص للاستعمال الشخصي على أن يتم تسجيله باسم شركة يملكها العميل
- قيام العميل بطلب إعادة تصميم للعقار الذي ينوي شراؤه أو إجراء تحسينات كبيرة فيه بحيث يقوم العميل بدفع قيمة إعادة التصميم أو كلفة إجراء تحسينات نقداً لغاية بيع العقار بقيمة إضافية
- قيام العميل بدفع قيمة العربون نقداً ومن ثم رفضه إتمام عملية الشراء واسترجاع قيمة العربون من خلال شيك
- قيام العميل بدفع قيمة العربون اللازم لشراء العقار بموجب شيك صادر عن شخص ثالث لا تربطه به علاقة واضحة أو محل شبهة أو من غير أصوله أو فروعه
- عدم اهتمام العميل بمعايير العقار أو التأكد من حالته الإنشائية قبل إتمام عملية الشراء
- قيام العميل بتسجيل الممتلكات أو الرهن باسم شخص آخر لإخفاء ملكية العقار

وتلتزم الجمعية السعودية لأولياء أمور ذوي الإعاقة بالتأكد مع ملفات جميع العملاء المانحين والمتبرعين بشكل دوري، كما تعمل على التأكد من عدم ورود أسمائهم بقوائم العقوبات الدولية والداخلية، كما تخضع جميع عمليات التبرعات للفحص والمراجعة من قبل الإدارة المختصة وذلك التزاماً بسياسة المملكة العربية السعودية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب